

Distr.: General  
25 March 2015  
Arabic  
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم  
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم  
المتحدة للسكان ومكتب الأمم  
المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٥  
٩-١ حزيران/يونيه ٢٠١٥، نيويورك  
البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت  
صندوق الأمم المتحدة للسكان -  
المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق

صندوق الأمم المتحدة للسكان

تقرير مدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق عن أنشطة المراجعة  
الداخلية للحسابات والتحقيق في صندوق الأمم المتحدة للسكان في  
عام ٢٠١٢

موجز

يُقدم هذا التقرير عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق في صندوق  
الأمم المتحدة للسكان، التي اضطلع بها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق خلال  
السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، استجابة لمقرري المجلس التنفيذي  
٢٣/٢٠١١ و ٢٤/٢٠١٣ ومقررات المجلس السابقة ذات الصلة بالموضوع.

ويقدم التقرير استعراضاً للأنشطة التي أجزها المكتب في عام ٢٠١٤ في مجال  
المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق. ويتضمن التقرير معلومات عن: (أ) تقييم مراجعي  
الحسابات عموماً للمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الصندوق؛ (ب) المسائل الهامة التي  
تكشفت عن طريق أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق التي يضطلع بها المكتب؛  
(ج) التحقيقات، بما في ذلك حالات الغش والإجراءات المتخذة بشأنها؛ (د) استعراض



توصيات المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وحالة تنفيذها؛  
(هـ) الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات. ويمكن الاطلاع على المرفقات من  
١ إلى ٧ بصورة منفصلة في الموقع الشبكي للصندوق.

ووفقاً لمقرر المجلس التنفيذي ٣٧/٢٠٠٨، يُرفق بهذا التقرير، التقرير السنوي للجنة  
الاستشارية لمراجعة الحسابات (DP/FPA/2015/7/Add.1). ويرد في مرفق آخر أيضاً  
(DP/FPA/2015/7/Add.2) رد الإدارة على تقرير اللجنة الاستشارية وعلى هذا التقرير. وترد  
الإجراءات التي اتخذتها الإدارة لمتابعة التوصيات الخمس عشرة الصادرة عن شعبة خدمات  
الرقابة في تقريرها السابق (DP/FPA/2011/5) في المرفق ٤ المتاح بشكل منفصل في الموقع  
الشبكي للصندوق.

عناصر مقرر

قد يرغب المجلس التنفيذي في أن:

يحيط علماً بهذا التقرير (DP/FPA/2015/7)؛

يُعرب عن تأييده المستمر لتعزيز مهام مراجعة الحسابات والتحقق في الصندوق  
وتوفير موارد كافية لتنفيذ الولايات ذات الصلة؛

يقر ويؤيد مشاركة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق في أنشطة  
الرقابة المشتركة؛

يحيط علماً بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات  
(DP/FPA/2015/7/Add.1) ويرد الإدارة عليه (DP/FPA/2015/7/Add.2) وعلى هذا التقرير.

## المحتويات

الصفحة	
٦	أولا - مقدمة .....
٦	ثانيا - الضمان في صندوق الأمم المتحدة للسكان .....
٦	ألف - الولاية .....
٧	باء - أساس توفير ضمان مستقل .....
٨	ثالثا - الموارد .....
٨	ألف - الموارد البشرية .....
٩	باء - الموارد المالية .....
١٠	رابعا - المراجعة الداخلية للحسابات .....
١٠	ألف - تخطيط مراجعة الحسابات على أساس المخاطر .....
	باء - نتائج التقييم الذي أجري للمخاطر لأغراض مراجعة الحسابات في عام ٢٠١٤ من أجل دعم خطة العمل للمراجعة الداخلية للحسابات لعام ٢٠١٥ .....
١١	
١٥	جيم - أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات في عام ٢٠١٤ .....
١٨	دال - النتائج الرئيسية لأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات .....
٢٥	هاء - متابعة توصيات المراجعة الداخلية للحسابات .....
٢٨	واو - الامتثال لسياسة الرقابة - الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات .....
٢٩	خامسا - التحقيقات .....
٢٩	ألف - حجم الحالات .....
٣١	باء - أنواع الشكاوى .....
٣٢	جيم - التصرف في الحالات .....
٣٣	دال - التدابير التأديبية المتخذة أو الجزاءات المفروضة .....
٣٣	هاء - تعزيز الممارسات .....
٣٣	واو - التحديات المتعلقة بقدرات التحقيق .....

٣٤	سادسا - الأنشطة الاستشارية .....
٣٥	سابعا - التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة .....
٣٥	ألف - المراجعة الداخلية للحسابات .....
٣٦	باء - التحقيقات .....
٣٦	جيم - وحدة التفتيش المشتركة .....
٣٦	ثامنا - الاستنتاجات العامة والخطوات المقبلة .....

## قائمة الأشكال

١٢	الشكل ١: تقييم المخاطر لأغراض مراجعة الحسابات في المكاتب الميدانية .....
٢٣	الشكل ٢: توصيات مراجعة حسابات المكاتب القطرية حسب درجة الأولوية .....
٢٤	الشكل ٣: توصيات مراجعة حسابات المكاتب القطرية الصادرة في عام ٢٠١٤ حسب النوع .....
٢٤	الشكل ٤: توصيات مراجعة حسابات المكاتب القطرية الصادرة في عام ٢٠١٤ حسب السبب .....
٢٦	الشكل ٥: التوصيات غير المنفذة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ .....
٢٨	الشكل ٦: التوصيات التي لم يبت فيها لمدة ١٨ شهرا أو أكثر .....
٣١	الشكل ٧: عرض عام للشكاوى الواردة في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ .....

## قائمة الجداول

٨	الجدول ١: الموارد البشرية في مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ .....
٩	الجدول ٢: عرض عام للموارد المالية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ .....
١٢	الجدول ٣: عرض عام لنتائج تقييم المخاطر لأغراض مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٤ .....
١٦	الجدول ٤: عرض عام لعمليات مراجعة الحسابات في عام ٢٠١٤ .....
١٩	الجدول ٥: تصنيفات مراجعة الحسابات بحسب المجال لعام ٢٠١٤ .....
٢٦	الجدول ٦: حالة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات في عام ٢٠١٤ حسب السنة .....
٣٠	الجدول ٧: عرض عام للحالات التي وردت وأغلقت ملفاتها في عام ٢٠١٤ .....
٣٢	الجدول ٨: عرض عام لأنواع الادعاءات .....

قائمة المرفقات

- Annex 1: List of internal audit reports issued in 2014, with their rating
- Annex 2: Good practices and improvement opportunities from the 2014 country office internal audit reports
- Annex 3: Recommendations older than 18 months by year-end 2014
- Annex 4: Update on the 15 recommendations from document DP/FPA/2011/5
- Annex 5: National execution and operating fund advance status by year-end 2014
- Annex 6: Detailed summary of investigation reports issued in 2014
- Annex 7: Updated summary of investigation reports issued in 2013

*(N.B. Annexes 1 to 7 are available separately on the UNFPA website)*

## أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير للمجلس التنفيذي موجزا لأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق التي اضطلع بها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق في عام ٢٠١٤<sup>(١)</sup>، وهو أول عام كامل عمل فيه المكتب وفقا لولايته للمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق. وهو أيضا ثاني عام كامل تم فيه الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات.

## ثانيا - الضمان في صندوق الأمم المتحدة للسكان

## ألف - الولاية

٢ - لقد استندت ولاية المكتب إلى المادة السابعة عشرة من النظام المالي والقواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠١٤، وهي سياسة الرقابة<sup>(٢)</sup> المنقحة وإطار المساءلة<sup>(٣)</sup> الذي وافق عليه المجلس التنفيذي. ويؤدي المكتب أو يدير بمفرده المهام التالية أو يأذن لجهات أخرى بأدائها أو إدارتها: (أ) خدمات مستقلة في مجال المراجعة الداخلية (فعالية الحوكمة، وإدارة المخاطر، وعمليات الرقابة الداخلية، واستخدام الموارد باقتصاد وكفاءة)؛ (ب) خدمات التحقيق (ادّعاءات حدوث سوء سلوك). ووافق المدير التنفيذي على ميثاق المكتب في عام ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤.

٣ - وقد قامت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات بالتعاون مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة برصد نوعية عمل المكتب بانتظام. واستمرت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في إسداء المشورة من أجل تعزيز فعالية خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق التي يقدمها المكتب؛ واستعرضت خطة العمل السنوية للمكتب لعام ٢٠١٤ وميزانيته والتقارير المرحلية التي يُعدها بانتظام وتقريره السنوي وتقارير المراجعة الداخلية للحسابات. كما اضطلع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة برصد الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصياته الهادفة إلى تحسين عمليات المكتب. وواصل مراجعو الحسابات الخارجيون الاعتماد على عمل المكتب وتقاريره في عام ٢٠١٤.

(١) غير اسم المكتب إلى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق بعد أن وافق المجلس التنفيذي في مقررته ١٩/٢٠١٤ على الإصدار المنقح للنظام المالي والقواعد المالية.

(٢) مقرر المجلس التنفيذي ٢/٢٠١٥.

(٣) الوثيقة DP/FPA/2007/20.

٤ - وكما حدث في السنوات السابقة، تلقى المكتب الدعم من الإدارة العليا للصندوق طوال عام ٢٠١٤. وحضر مدير المكتب عدة اجتماعات منها اجتماع اللجنة التنفيذية للصندوق بصفته مشاركا بحكم المنصب، مما أتاح له أيضا فرصة مباشرة لإسداء المشورة بشأن الجوانب المتعلقة بالحوكمة أو المساءلة أو الرقابة في السياسات أو الإجراءات الجديدة، وللتعليق على أية مخاطر جديدة محتملة قد يتعرض لها الصندوق.

٥ - ووفقا للمعايير المهنية التي يلتزم بها المكتب، يؤكد مدير المكتب بتقريره هذا للمجلس التنفيذي أن المكتب تمتع بالاستقلال التنظيمي في عام ٢٠١٤. وكان المكتب حرا من أي تدخل في تحديد نطاق عمله وفي أدائه لذلك العمل والإبلاغ عن نتائجه.

#### باء - أساس توفير ضمان مستقل

٦ - أجرى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق ٢٢ عملية للمراجعة الداخلية للحسابات في عام ٢٠١٤؛ ونفذت إحدى هذه العمليات بصفة استشارية، وعمليتان بالاشتراك مع مؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة. وكما حدث في السنوات السابقة، وسعيا إلى تحقيق أقصى الفعالية في استخدام الموارد، حُطّطت عمليات مراجعة الحسابات بحيث تبلغ مراحل إنجاز مختلفة (تتراوح بين "عمليات جارية" و "عمليات مكتملة صدرت تقاريرها") في نهاية عام ٢٠١٤.

٧ - وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أصدر المكتب ١٠ تقارير للمراجعة الداخلية للحسابات، وجميعها متاحة للجمهور باستثناء تقرير واحد. وترد في المرفق ١ قائمة لجميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات مقرونة بتصنيفاتها؛ والقائمة متاحة أيضا في الموقع الشبكي للصندوق<sup>(٤)</sup>، وفقا لمقرري المجلس التنفيذي ٣٧/٢٠٠٨ و ٢٣/٢٠١١.

٨ - وتضمنت ستة تقارير عن المراجعة الداخلية لحسابات المكاتب القطرية وتقرير واحد عن الصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية في الصومال، صدر في عام ٢٠١٤، معلومات عن حالة العمليات والأنشطة في العامين ٢٠١٢ و ٢٠١٣، وفي حالات مختارة معلومات عن عام ٢٠١١ والنصف الأول من عام ٢٠١٤. وقد غطت هذه التقارير مجتمعة نفقات يصل مجموعها إلى ٦٧,٨ مليون دولار. وتوفرت ضمانات إضافية من خلال المراجعة المشتركة لحسابات برنامج مشترك يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان فيه بدور المنظمة المشاركة، حيث بلغت النفقات ذات الصلة التي تُعزى إلى الصندوق ٣ ملايين دولار خلال الفترة قيد الاستعراض، وأكملت مراجعة عملية توفير الخدمات للمستعملين والتحقق من هويتهم

(٤) يمكن الاطلاع عليه في العنوان [www.unfpa.org/public/home/about/oversight/auditreports](http://www.unfpa.org/public/home/about/oversight/auditreports)

في عام ٢٠١٤. وعلاوة على ذلك، وفّرت الضوابط التي وضعتها الإدارة على الأموال المنقولة إلى شركاء التنفيذ، من خلال مراجعة حسابات مشاريع التنفيذ الوطني، ضمانات إضافية بشأن مبلغ ١٦٥ مليون دولار من النفقات المتكبدة في عام ٢٠١٣.

### ثالثا - الموارد

#### ألف - الموارد البشرية

٩ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، كان مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق يضم ٢١ وظيفة معتمدة منها ١٧ وظيفة من الفئة الفنية (انظر الجدول ١) و ٤ وظائف من فئة الخدمات العامة.

١٠ - وفي نهاية عام ٢٠١٤، كانت ١٤ من وظائف الفئة الفنية المعتمدة الـ ١٧ مشغولة، بينما كانت الوظائف الثلاث المتبقية (اثنتان في قسم المراجعة الداخلية للحسابات وواحدة في مكتب المدير) قيد الملء. وقد استمرت في عام ٢٠١٤ الصعوبات القائمة سابقا فيما يتعلق بتحديد مرشحين مؤهلين تأهيلا مناسباً، مضافاً إليها التأخير في عملية تسلّم المهام. وبلغ معدل الشغور العام في المكتب ١٦ في المائة في عام ٢٠١٤، مقارنة بـ ١٠ في المائة في عام ٢٠١٣ (انظر الجدول ١).

#### الجدول ١

الموارد البشرية في مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤

عدد الوظائف المعتمدة من الفئة الفنية	النسبة المئوية للشغور		الوظائف من الفئة الفنية المعدلة حسب نسبة الشغور			
	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣		
٨	١٠	١٧	٢١	٦,٧	٧,٩	فرع المراجعة الداخلية للحسابات
٥	٥	٣	صفر	٤,٨	٥,٠	فرع التحقيق
٢	٢	صفر	٣٣	٢,٠	١,٣	مكتب المدير
١٥	١٧	١٠	١٦	١٣,٥	١٤,٢	المجموع



## باء - الموارد المالية

١١ - في عام ٢٠١٤، أصبح المكتب يتلقى تمويله فقط من الميزانية المؤسسية للصندوق، على عكس السنوات السابقة حيث كان التمويل يأتي أيضا من البرامج العالمية والإقليمية للصندوق ومن الموارد الأخرى. وبلغ مجموع ميزانية خدمات المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق لعام ٢٠١٤، معدلة حسب معدل الشغور الفعلية في عام ٢٠١٤، حوالي ٥,٢ ملايين دولار. وعموما حدثت زيادة في التمويل المعدل للميزانية بحوالي ١٨ في المائة بالمقارنة إلى عام ٢٠١٣ (٤,٤ ملايين دولار) وهي زيادة تعادل أساسا الفرق في معدل الشغور على النحو المشار إليه أعلاه (انظر التفاصيل في الجدول ٢).

## الجدول ٢

عرض عام للموارد المالية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤\*

المهمة	٢٠١٣		٢٠١٤	
	الوظائف المعدلة حسب (ملايين الدولارات)	الميزانية المعدلة حسب الشواغر (ملايين الدولارات)	الوظائف المعدلة حسب الشواغر (ملايين الدولارات)	الميزانية المعدلة حسب الشواغر (ملايين الدولارات)
المراجعة الداخلية للحسابات	٧,٧	١١	٨,٩	٣,٠
التحقيق	٥,٨	٦	٦	١,٣
مكتب المدير باستثناء اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات**	٤	٤	٣,٣	٠,٧
اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات	-	-	-	٠,٢
مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق	١٧,٥	٢١	١٨,٢	٥,٢
	(١+٨)	(١+١٠)	(١+٧,٩)	(٤+١٤,٢)
	(١+٥)	(١+٥)	(١+٥)	(٤+١٧)
	(٢+٢)	(٢+٢)	(٢+١,١)	
	-	-	-	
	(١+١٥)	(٤+١٣,٥)	(٤+١٣,٥)	

\* تمثل الأرقام الواردة بين قوسين وبالخط المائل عدد الموظفين من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة.

\*\* في عام ٢٠١٣، اعتُبرت وظيفة مدير المكتب مندرجة ١٠٠ في المائة في أرقام المكتب؛ ولم تتحمل وظيفة التقييم أيا من تكاليفها.

## رابعاً - المراجعة الداخلية للحسابات

### ألف - تخطيط مراجعة الحسابات على أساس المخاطر

١٢ - ينفذ مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق أنشطته للضمان استناداً إلى خطة مراجعة الحسابات على أساس المخاطر، يوافق عليها المدير التنفيذي بعد أن تستعرضها اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات. وترتكز الخطة على تقييم موثوق للمخاطر في المجال المشمول بمراجعة الحسابات، الذي يضم ١٣٩ من وحدات العمل<sup>(٥)</sup> و ٤١ عملية من العمليات المؤسسية. وتقاس المخاطر باستخدام مجموعة من العوامل التي تمثل احتمالات الوقوع والأثر المحتمل لأحداث من شأنها أن تؤثر سلباً في إنجاز أهداف وحدات العمل والعمليات الخاضعة للتقييم.

١٣ - ويستند تقييم المخاطر لأغراض مراجعة حسابات وحدات العمل إلى معلومات مالية وبرنامجية تبين ما يلي: (أ) الأهمية النسبية للنفقات البرنامجية؛ (ب) مدى تعقيد البرامج؛ (ج) التغييرات في البرامج؛ (د) مدى التعقيد التشغيلي؛ (هـ) أداء البرامج؛ (و) نوعية الحوكمة ومكافحة الاحتيال والفساد<sup>(٦)</sup> في البلد الذي توجد فيه الوحدة؛ (ز) قدرة وحدة العمل على إدارة البرنامج؛ (ح) نتائج المشاورات مع الإدارة في المقر والمكاتب الإقليمية. ويشمل التقييم كذلك نتائج ومواعيد عمليات المراجعة الداخلية أو الخارجية للحسابات المضطلع بها حتى ذلك التاريخ.

١٤ - ويُستخدم نموذج منفصل للمخاطر لتقييم المخاطر لأغراض مراجعة حسابات العمليات المؤسسية، وهو نموذج يعكس العوامل التالية: (أ) الأهمية المالية النسبية؛ (ب) أثر العمليات وتعقيدها؛ (ج) مستوى التغيير الذي يؤثر على هذه العمليات؛ (د) فعالية الضوابط والنظم القائمة؛ (هـ) قدرات وحدات العمل المسؤولة عن إدارة الضوابط والنظم في إطار العملية. ويعكس النموذج أيضاً المشاورات التي جرت مع المسؤولين الإداريين المعنيين في المقر.

(٥) المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية ودون الإقليمية ومكاتب الاتصال ووحدات المقر المشاركة في أنشطة تنفيذ البرامج.

(٦) استناداً إلى مؤشرات نشرها البنك العالمي.

باء - نتائج التقييم الذي أُجري للمخاطر لأغراض مراجعة الحسابات في عام ٢٠١٤ من أجل دعم خطة العمل للمراجعة الداخلية للحسابات لعام ٢٠١٥

١٥ - لم تطرأ أية تغييرات أساسية على المخاطر التي يتعرض لها صندوق الأمم المتحدة للسكان بالمقارنة إلى عام ٢٠١٣. وتنشأ هذه المخاطر في المقام الأول عن اللامركزية الشديدة للعمليات المضطلع بها في ١٣٩ وحدة من وحدات العمل في جميع أنحاء العالم (انظر الجدول ٣)، وهي عمليات يُنفذ عدد منها في بيئات هشة، وعن تنفيذ برامج معقدة على الصعد العالمي والإقليمي والقطري، تغطي مجالات مواضيعية مختلفة. ويتولى تنفيذ البرامج عدد كبير من شركاء التنفيذ ذوي القدرات المتباينة، مستعينين بخطط عمل سنوية متعددة تتم صياغتها وإدارتها باستخدام نظم وأدوات محدودة التكامل. وقد خُففت بصورة جزئية المخاطر المتأتية من تعقيد البرامج عن طريق التركيز على عدد أقل من النواتج والمخرجات التي تتواءم على نحو أوثق مع مجالات الولاية الأساسية. ويُتوقع أن يسمح نظام البرمجة العالمية الذي بدأ العمل به في نهاية عام ٢٠١٤، والذي يحقق المكننة والتكامل في إعداد خطط العمل والموافقة عليها وتعهدتها وإعداد نظمها، بمواصلة تخفيف المخاطر التي يتعرض لها البرامج.

١٦ - وتنجم تعقيدات إضافية، ومن ثم مخاطر إضافية، عن العوامل التالية: (أ) الحاجة إلى توسيع نطاق أنشطة الاستجابة الإنسانية في عدد من البلدان المستفيدة من البرامج بسرعة وفي نفس الوقت؛ (ب) الحجم الكبير للقوة العاملة وانتشارها، بما في ذلك الاستعانة بفرادى الخبراء الاستشاريين على نطاق واسع؛ (ج) اتساع نطاق برنامج تأمين السلع الأساسية، الذي يتولى شراء كميات كبيرة من وسائل منع الحمل وتوزيعها على الشركاء الوطنيين، مع ما يتخلل ذلك من تحديات متعددة فيما يتعلق بإدارة سلسلة الإمدادات؛ (د) الحجم الكبير للمشتريات المحلية من السلع والخدمات، ومحدودية رصدها؛ (هـ) النسبة المتزايدة للتمويل غير الأساسي المقترن بمتطلبات محددة من حيث الامتثال والإبلاغ، مما يزيد عبء عمل الوحدات؛ (و) الحجم الكبير للمعاملات المالية اللازمة لتنفيذ أنشطة البرامج؛ (ز) مدى متانة نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٧ - ويتضمن الجدول ٣ أدناه موجزا لنتائج تقييم المخاطر لأغراض مراجعة الحسابات في وحدات العمل والعمليات المؤسسية، مصنفة حسب مستوى المخاطر.

## الجدول ٣

عرض عام لنتائج تقييم المخاطر لأغراض مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٤

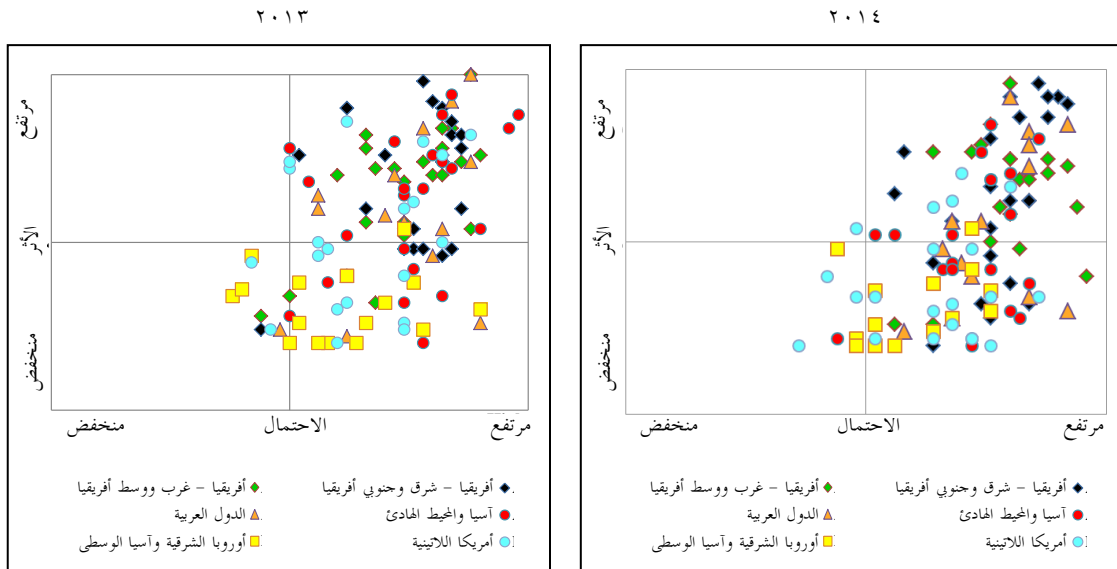
الكيان الخاضع للتقييم	مخاطر عالية	مخاطر متوسطة	مخاطر منخفضة	الجموع
المكاتب القطرية ودون الإقليمية	٢٥	٤٩	٤٧	١٢١
المكاتب الإقليمية	١	٥	٦	٦
مكاتب الاتصال	-	-	٦	٦
وحدات المقر المشاركة في تنفيذ البرامج (التدخلات العالمية)	١	٤	١	٦
مجموع وحدات العمل	٢٧	٥٨	٥٤	١٣٩
العمليات المؤسسية	٢١	١٨	٢	٤١

تقييم المخاطر لأغراض مراجعة الحسابات في وحدات العمل

١٨ - يوجز الشكل ١ أدناه نتائج التقييم الذي أجري لأغراض مراجعة الحسابات في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ للمخاطر التي تتعرض لها المكاتب الميدانية التي وصلت نفقاتها المُدارة إلى ٧٠١ مليون دولار في عام ٢٠١٣ (٧٤ في المائة من مجموع النفقات السنوية) و ٧٦٢ مليون دولار في عام ٢٠١٤ (٧٦ في المائة من مجموع النفقات السنوية).

## الشكل ١

تقييم المخاطر لأغراض مراجعة الحسابات في المكاتب الميدانية



١٩ - وبوجه عام، كان التغيير في توصيف المخاطر محدوداً. ولا يزال تركيز النقاط في الربع الأيمن العلوي من المربع يعكس زيادة التركيز على عدة بلدان مستفيدة من البرامج من خلال الأولويات المؤسسية، مثل استراتيجية تنظيم الأسرة، لا سيما في مناطق شرق وجنوبي أفريقيا، وغرب ووسط أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ. ويعكس الشكل ١ أيضاً زيادة المخاطر الناشئة عن زيادة عدد وحجم الأنشطة الإنسانية في منطقة الدول العربية.

٢٠ - ويعكس أيضاً تركيز النقاط في الربعين العلوي والسفلي في الجانب الأيمن من المربع استمرار المخاطر التي تؤثر على عمليات المكاتب الميدانية. وتشمل هذه المخاطر: (أ) ارتفاع معدلات الشغور في الوظائف الإدارية والتشغيلية الرئيسية؛ (ب) وجود مواطن ضعف متكررة في الرقابة في المجالات التالية: '١' تخطيط البرامج وتنفيذها؛ '٢' رصد البرامج والرصد المالي؛ '٣' التنفيذ الوطني؛ '٤' إدارة المخزون؛ '٥' الامتثال للسياسات والإجراءات في مجالات تشغيلية معينة. وسيتم تناولها بمزيد من التفصيل في الفرع جيم أدناه.

تقييم المخاطر المؤسسية لأغراض مراجعة الحسابات

٢١ - حدد تقييم المخاطر المؤسسية لأغراض مراجعة الحسابات في كل من عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ مجالات المخاطر الرئيسية الخمسة التالية:

(أ) تنفيذ نموذج العمل الجديد ونظام تخصيص الموارد وإطار النتائج المتكامل للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

(ب) تنفيذ التدخلات العالمية والإقليمية الجديدة والمبادرات المؤسسية الرئيسية الأخرى؛

(ج) مدى ملاءمة ترتيبات الحوكمة، بما في ذلك دور ومسؤوليات المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية والمقر لدعم التنفيذ الفعال للخطة الاستراتيجية الجديدة ولمعالجة القضايا التي أثرت، ولا سيما في مراجعة ترتيبات الحوكمة لدعم تنفيذ برامج المكاتب القطرية (٢٠١١)، ومراجعة أداء البرنامج العالمي والإقليمي (٢٠١٣)؛

(د) التأخيرات في وضع إطار الرقابة الداخلية في صيغته النهائية وفي تنفيذ عملية شاملة لإدارة المخاطر في المؤسسة؛

(هـ) تفعيل الاستراتيجية الجديدة للموارد البشرية، بما في ذلك فعالية عملية مجموعة القيادة، التي تهدف إلى التقليل من عدد الشواغر في الوظائف الرئيسية، ونقل بعض

مهام إدارة الموارد البشرية إلى المكاتب الإقليمية، وتطبيق اللامركزية جزئياً على أنشطة استقدام الموظفين.

٢٢ - وتشمل العمليات المؤسسية التي اعتبرها التقييم عمليات عالية المخاطر ما يلي:

(أ) إدارة البرامج، بالنظر لما يلي: '١' تكرار المشاكل المتعلقة بمراجعة الحسابات فيها؛ '٢' قدرة المكاتب الميدانية على تنفيذ السياسة المنقحة التي صدرت منذ عام ٢٠١٢؛ '٣' التغييرات الناشئة عن نظام البرمجة العالمي الجديد المنفذ في نهاية عام ٢٠١٤؛

(ب) الشراء، نتيجة للحجم الكبير لمشتريات وسائل منع الحمل التي يديرها المقر، بما في ذلك مشتريات الأطراف الثالثة، واستمرار المكاتب الميدانية في شراء كميات كبيرة من السلع والخدمات الأخرى؛

(ج) إدارة سلسلة الإمدادات والمخزون، نتيجة للتحديات اللوجستية المتمثلة في توزيع حجم أكبر من وسائل منع الحمل، والمسائل المتصلة بفعالية الضوابط التي تؤثر على هذه العملية؛

(د) إدارة شركاء التنفيذ، بالنظر للعدد الكبير من الشركاء ولتفاوت قدراتهم؛ والمسائل التي تؤثر على عملية تقييم قدرات شركاء التنفيذ التي حددها كل من مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق ومجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، فضلاً عن الترتيبات الوطنية الجديدة لضمان التنفيذ، الناشئة عن تنفيذ النهج المنسق المنقح للتحويلات النقدية إلى شركاء التنفيذ، الذي يطبقه صندوق الأمم المتحدة للسكان على أساس تجريبي في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥؛

(هـ) الرصد المالي للشركاء المنفذين، وهي عملية غير منفذة بفعالية كما أوضحت عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية؛

(و) تعبئة الموارد وإدارة الموارد غير الأساسية، نتيجة لتزايد أهمية التمويل المشترك والاستراتيجية الجديدة لتعبئة الموارد التي تهدف إلى توسيع قاعدة المانحين للصندوق؛

(ز) الاستجابة الإنسانية، بالنظر لزيادة عدد تلك التدخلات وتعقيدها؛

(ح) تقديم المساعدة التقنية المضمونة الجودة للوحدات الميدانية؛

(ط) إدارة الميزانية، مع تطبيق الميزانية المتكاملة ونظام توزيع الموارد وسياسة استرداد التكاليف؛

(ي) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما القدرة على تنفيذ النظم والخدمات البالغة الأهمية في الوقت المناسب وبنجاح، مثل نظام المعلومات الاستراتيجية والمرحلة الثانية من نظام البرمجة العالمي ووحدي إدارة العقود والعطاءات الإلكترونية في نظام أطلس (Atlas)<sup>(٧)</sup>.

## جيم - أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات في عام ٢٠١٤

٢٣ - استندت خطة عمل المراجعة الداخلية للحسابات لعام ٢٠١٤ إلى تقييم المخاطر لأغراض مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٣ الوارد في الوثيقة DP/FPA/2014/6 (الصفحات ١٣-١٤) وإلى افتراضات تتعلق بالموارد المتاحة (موظفو المراجعة الداخلية للحسابات، المدعومون بموظفين من شركات خدمات مراجعة الحسابات وفرادى الخبراء الاستشاريين)، ومدة مراحل مراجعة الحسابات (التخطيط، والعمل الميداني، وإعداد مشاريع التقارير، ووضع الصيغ النهائية بما فيها ردود الإدارة)، وعدم مبادلة عمليات مراجعة الحسابات، ومحدودية الأنشطة الاستشارية.

٢٤ - وبناء على ذلك اشتملت الخطة على ٢٦ عملية مراجعة حسابات تغطي مزيجاً من ٧ وحدات عمل عالية المخاطر و ٦ وحدات عمل متوسطة المخاطر و ٨ عمليات مؤسسية عالية المخاطر و ٤ عمليات مراجعة مشتركة مع دوائر أخرى للمراجعة الداخلية للحسابات تابعة للأمم المتحدة (تقرر على مستوى مشترك بين الوكالات) وعملية مراجعة حسابات واحدة أجريت بصفة استشارية. وسعى للاستفادة المثلى من الموارد، خُطت العمليات بحيث تبلغ مراحل إنجاز مختلفة في نهاية السنة، ومن المقرر إصدار ٢٣ تقريراً نهائياً.

٢٥ - ويتضمن الجدول ٤ مقارنة بين عمليات مراجعة الحسابات المقررة وتلك المنجزة في عام ٢٠١٤. ومن مجموع عمليات المراجعات البالغ عددها ٢٦ عملية، أُلغيت عملية واحدة بسبب تفشي مرض إيبولا (بعد إنجاز التخطيط وقبيل البعثة الميدانية)؛ وأجلت ٣ عمليات (نتيجة للحالات الأمنية، والتغييرات التنظيمية المؤقتة، وحالة ملاك موظفي مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق). وعلى الرغم من التوسع في استخدام شركات خدمات مراجعة الحسابات وفرادى الخبراء الاستشاريين، شهدت عمليات المراجعة الـ ٢٢ المتبقية تأخيراً لأسباب مختلفة منها: (أ) إجراء مفاوضات مطولة للتوصل إلى اتفاقات تعاقدية مع الشركات المتعاقد معها؛ (ب) مبادلة ثلاث عمليات لمراجعة الحسابات كانت قيد

(٧) نظام أطلس (Atlas) هو نظام إدارة موارد المؤسسة (القائم على برمجية PeopleSoft) الذي يستخدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان.

التشاور، بعد مناقشات مع الإدارة؛ (ج) التحديات المتعلقة بقدرات ملاك موظفي مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (غياب ٣ موظفين برتبة ف-٣ قيد التعيين كان من المقرر إشراكهم؛ ومغادرة مراجع حسابات برتبة ف-٤، وإن كان تأثير ذلك قد قلص إلى أدنى درجة باستخدام قائمة المرشحين المقبولين؛ وإجراءات انضمام موظفين جديدين لمراجعة الحسابات من الرتبة ف-٤)؛ (د) إجراء مداولات أطول وأكثر مع الإدارة بشأن مشاريع التقارير؛ (هـ) تلقي طلبات إضافية على الخدمات الاستشارية لم تكن في الحسبان (انظر الفرع واو)؛ (و) التحديات المتمثلة في كتابة تقارير موجهة للجمهور. وقد أسهم ذلك في إصدار ١٠ تقارير نهائية؛ ولا يزال ينتظر ورود ردود من الإدارة على خمسة مشاريع تقارير؛ وكان يجري إعداد ستة تقارير؛ وكانت عملية واحدة لمراجعة الحسابات في مرحلة العمل الميداني.

#### الجدول ٤

#### عرض عام لعمليات مراجعة الحسابات في عام ٢٠١٤

حالة العمليات	وحدات العمل <sup>(١)</sup>	العمليات المؤسسية	العمليات الاستشارية <sup>(ب)</sup>	المجموع
موجز عمليات مراجعة الحسابات المقررة لعام ٢٠١٤				
مشاريع التقارير التي صدرت في نهاية عام ٢٠١٣ وستوضع في صيغتها النهائية في عام ٢٠١٤	٢	-	-	٢
عمليات مراجعة الحسابات التي بدأت في عام ٢٠١٣ وستنجز في عام ٢٠١٤	٥	-	٣	٨
عمليات مراجعة الحسابات التي بدأت وستنجز في عام ٢٠١٤ <sup>(ج)</sup>	١٠	١	١٣	٢٤
مجموع التقارير التي ستصدر في عام ٢٠١٤	١٧	١	٢٣	٤١
عمليات مراجعة الحسابات التي بدأت في عام ٢٠١٣ وستنجز في عام ٢٠١٥ <sup>(ج)</sup>	٣	-	٣	٦
مجموع عمليات مراجعة الحسابات	٢٠	١	٢٦	٤٧
موجز عمليات مراجعة الحسابات التي أجريت				
عمليات مراجعة الحسابات التي بدأت قبل عام ٢٠١٤ وستنجز خلاله <sup>(د)</sup>	٤	-	١	٥
عمليات مراجعة الحسابات التي بدأت وأُنجزت في عام ٢٠١٤	٤	١	٥	١٠
مجموع التقارير التي صدرت في عام ٢٠١٤	٨	١	١٠	١٩



حالة العمليات	وحدات العمل <sup>(أ)</sup>	العمليات المؤسسية	العمليات الاستشارية <sup>(ب)</sup>	المجموع
مشاريع التقارير التي صدرت في نهاية عام ٢٠١٤ <sup>(د)</sup>	٥	-	-	٥
عمليات مراجعة الحسابات التي ستنجز في عام ٢٠١٥ <sup>(د)</sup>	٤	٣	-	٧
بمجموع عمليات مراجعة الحسابات	١٧	٤	١	٢٢
فيروس إيبولا: ألغيت عملية مراجعة حسابات بعد إنجاز التخطيط	١	-	-	١
عمليات مراجعة الحسابات التي أجلت	١	٢	-	٣
	(١)	(ج)	-	-
عمليات مراجعة الحسابات التي ألغيت أو أجلت	٢	٢	صفر	٤

ملاحظات:

- (أ) تشمل المكاتب القطرية ووحدات المقر وعمليات مراجعات الحسابات المشتركة.
- (ب) استعراض محدود النطاق للبيانات المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠١٤.
- (ج) تشمل عمليتين مشتركتين لمراجعة الحسابات.
- (د) تشمل عملية مشتركة واحدة لمراجعة الحسابات.
- (هـ) تشمل عملية مشتركة واحدة لمراجعة الحسابات؛ صدرت ثلاثة تقارير حتى نهاية شباط/فبراير ٢٠١٥.
- (و) تشمل ثلاث عمليات لمراجعة الحسابات تمت مبادلتها؛ وكانت ست عمليات لمراجعة الحسابات في مرحلة إعداد مشروع التقرير في نهاية السنة.
- (ز) الحالة الأمنية.
- (ح) التغييرات التنظيمية في صندوق الأمم المتحدة للسكان (عملية واحدة)/ عبء عمل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (عملية واحدة).

## التغطية الناتجة لمراجعات الحسابات

٢٦ - بلغ متوسط دورة عمليات مراجعة الحسابات الناتجة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ مدة ١٠ سنوات لوحدات العمل المعرضة لمخاطر عالية، و ١٨ سنة لوحدات العمل المعرضة لمخاطر متوسطة، و ١٩ سنة للعمليات المؤسسية. واستناداً إلى الموارد المعتمدة للمراجعة الداخلية للحسابات في الميزانية المؤسسية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ودون تغيير الافتراضات عدا اكتمال الملاك الوظيفي<sup>(٨)</sup>، يتوقع أن تزيد في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ تغطية وحدات العمل المعرضة لمخاطر عالية إلى دورة متوسطها ست سنوات، ووحدات العمل المتوسطة المخاطر إلى ١٣ سنة وأن تظل العمليات المؤسسية دون تغيير.

(٨) على النحو المذكور في الفقرة ٢٣.

٢٧ - وسيلزم توفير موارد إضافية حتى يتسنى بلوغ دورة مدتها ٥ سنوات (لوحدة العمل المعرضة لمخاطر عالية)، و ١٠ سنوات (لوحدة العمل المعرضة لمخاطر متوسطة)، و ١٥ سنة للعمليات المؤسسية. ومن المقرر توفير الضمان لوحدة العمل المعرضة لمخاطر منخفضة من خلال عملية مستمرة لمراجعة الحسابات<sup>(٩)</sup>، سيتم تطبيقها في عام ٢٠١٥ (كان من المقرر تطبيقها في عام ٢٠١٤ إلا أنها أرجئت نتيجة لتأخيرات في توظيف الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ وتسيير العملية).

## دال - النتائج الرئيسية لأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات

### مراجعة حسابات المكاتب القطرية

٢٨ - أصدر مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق في عام ٢٠١٤ ستة تقارير مراجعة حسابات للمكاتب القطرية وتقريراً واحداً عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان الممولة من الصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية في الصومال. وغطت عمليات مراجعة الحسابات ثلاثة مجالات قياسية وما تضمنته من عمليات على النحو المبين أدناه، ويتوقف نطاق وعمق الاستعراض على نتائج تقييم المخاطر لأغراض مراجعة حسابات العمليات، الذي أجري في مرحلة التخطيط:

(أ) حو كمة المكاتب: '١' إدارة المكاتب، '٢' الهيكل التنظيمي وملاك الموظفين، '٣' إدارة المخاطر؛

(ب) إدارة البرامج: '١' تخطيط البرامج وتنفيذها، '٢' التنفيذ الوطني، '٣' إدارة المخزون، '٤' إدارة الموارد غير الأساسية؛

(ج) إدارة العمليات: '١' الموارد البشرية، '٢' الشراء، '٣' السفر، '٤' إدارة الأصول، '٥' الإدارة المالية، '٦' تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، '٧' السلامة والأمن.

٢٩ - ويستند تصنيف مراجعة الحسابات إلى تقييم الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة الداخلية المطبقة. ومن مجموع التقارير السبعة، صُنفت أربعة (٥٧ في المائة) برتبة "مرض جزئياً"<sup>(١٠)</sup> وثلاثة (٤٣ في المائة) برتبة "غير مُرضٍ"<sup>(١١)</sup>، على النحو المبين في

(٩) استعراض يُجرىه المقرر للوثائق والمعلومات المتعلقة بضوابط رئيسية مختارة ومعاملات مالية كبيرة في الوحدات المعرضة لمخاطر منخفضة.

(١٠) تم تحديد مسألة أو أكثر من المسائل التي يمكن أن تؤثر سلباً على تحقيق أهداف الكيان المشمول بالمراجعة.

(١١) تم تحديد مسألة أو أكثر من المسائل التي يمكن أن تضر على نحو خطير بتحقيق أهداف الكيان المشمول بالمراجعة.

المرفق ١. وكذلك قُدمت تصنيفات حسب المجال، على النحو المعرّف في الفقرة ٢٨ أعلاه، والموجز في الجدول ٥.

#### الجدول ٥

#### تصنيفات مراجعة الحسابات بحسب المجال لعام ٢٠١٤

المجال	مُرَضٍ		مُرَضٍ جزئياً		غير مُرَضٍ	
	عدد المكاتب	النسبة المئوية	عدد المكاتب	النسبة المئوية	عدد المكاتب	النسبة المئوية
حوكمة المكاتب	١	١٤	٥	٧١	١	١٤
إدارة البرامج	صفر	صفر	٣	٤٣	٤	٥٧
إدارة العمليات	٣	٤٣	٤	٥٧	-	صفر

#### النتائج الرئيسية

٣٠ - تنفق مجالات التحسين الرئيسية التي كُشف عنها في عام ٢٠١٤ مع تلك التي تم تحديدها والإبلاغ عنها في السنوات السابقة، ومع النتائج السنوية لتقييم المخاطر لأغراض مراجعة الحسابات. وتقدّم أدناه النتائج الرئيسية (الممارسات الجيدة وفرص التحسين) مبوبة حسب المجال والمجال الفرعي مما يعكس هيكل التقارير عن مراجعة حسابات المكاتب القطرية. ويتضمن المرفق ٢ عرضاً جدولياً عاماً بهذا الشأن.

#### ١' حوكمة المكاتب

٣١ - هنالك عدة ممارسات جيدة تم تحديدها ويمكن تعميمها على مكاتب الصندوق الأخرى. ولوحظ في كثير من الأحيان عقد اجتماعات منتظمة للموظفين لتبادل المعلومات ورصد تنفيذ البرامج وتحسين تنسيق الأنشطة البرنامجية والتنفيذية. وأعدت بعض المكاتب أيضاً خططاً واضحة ومناسبة لإدارة المكاتب، وأبدى موظفوها فهماً واضحاً لأدوارهم ومسؤولياتهم وللسياسات والإجراءات. واستفاد مكتب آخر بصورة فعالة من هيكله اللامركزي لتعزيز دعم شركاء التنفيذ ورصدهم في الأماكن التي كانت الأنشطة البرنامجية تنفذ فيها.

٣٢ - وواصل مراجعو الحسابات التنويه إلى ضرورة: (أ) معالجة مسألة شغور وظائف رئيسية لمدد طويلة والعمل على تقليص تلك المدد؛ (ب) تعزيز الدعم المقدم من المكاتب الإقليمية والمقر للمكاتب التي تشهد تلك الحالات وتعزيز الرقابة عليها من قِبَل المكاتب الإقليمية والمقر. ويتوقع أن تحدث تحسينات في هذا المجال بفضل التنفيذ الجاري لعملية

مجموعة القيادة. ومن التحسينات الضرورية الأخرى إجراء استعراضات منتظمة للهيكل التنظيمي وملاك الموظفين في المكاتب القطرية من أجل الموازنة بين قدرات الموظفين وطرائق إبرام العقود وبين احتياجات تنفيذ البرامج، وخصوصاً عند إعداد برامج قطرية جديدة. ويتوقع أن يساهم في ذلك التحسين تفعيل شبكة الموارد البشرية للشركاء الاستراتيجيين، الموجودة في المكاتب الإقليمية.

٣٣ - وواصل مراجعو الحسابات التشديد على ضرورة تحسين إدارة المخاطر، ولا سيما التحديث المنتظم لتقييمات مخاطر الغش والمخاطر التشغيلية على نحو يضمن وجود عمليات محددة بدقة لتبيان المخاطر وتقييمها وتسجيلها، ولتحديد وتنفيذ إجراءات لتخفيف حدة هذه المخاطر. ومن المهم للغاية دمج هذه الإجراءات في عملية شاملة لإدارة موارد المؤسسة، واقتراحها بمبادئ توجيهية وتدريب على المستوى المؤسسي، من أجل تحسين الكفاءة والفعالية في هذا المجال.

٢' إدارة البرامج

أ - تخطيط البرامج وتنفيذها ورصدها

٣٤ - كشفت عمليات مراجعة الحسابات عن عدة ممارسات فعالة في إدارة خطط العمل والميزنة، يمكن النظر في محاكاتها في جميع وحدات صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ومن الأمثلة على ذلك استخدام أداة di-Monitoring لتتبع أهداف البرامج ومراحلها الرئيسية والإبلاغ عنها، فضلاً عن الاحتفاظ بجميع تقارير وبيانات الرصد في مستودع واحد. وثمة مثال آخر هو نظام فعال جدا لحفظ واستعادة الوثائق ذات الصلة بالمشروع.

٣٥ - وعلى الرغم من التحسينات المدخلة على المبادئ التوجيهية المؤسسية منذ عام ٢٠١٢، ما زالت عمليات مراجعة الحسابات تكشف عن مجالات للتحسين في إدارة البرامج، بما في ذلك '١' إنجاز الوثائق البرنامجية الرئيسية وخطط العمل في الوقت المناسب؛ '٢' تحسين الإدارة المالية للبرامج وضوابط الميزانية؛ '٣' تحسين إعداد النظم المتعلقة بخطط العمل ضمن برنامج أطلس. ويتوقع حدوث تحسن في هذا الصدد عند تنفيذ نظام البرمجة العالمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٣٦ - وقد أكدت عمليات مراجعة الحسابات على استمرار الحاجة إلى رصد تنفيذ الأنشطة البرنامجية والنتائج المحققة على نحو أكثر اتساقاً ودقة، فضلاً عن تعزيز الضوابط لكفالة تقييم النفقات المسموح بها فقط (أي النفقات البرنامجية التي لا يمكن عزوها إلى نواتج برنامجية محددة) باعتبارها تكاليف لتنسيق البرامج والمساعدة البرنامجية.

## ب - التنفيذ الوطني

٣٧ - هناك إمكانية لمحاكاة النماذج أو التطبيقات المصممة حسب الطلب التي تيسر تقديم الطلبات واستعراض وإقرار طلبات السلف النقدية والتقارير عن النفقات التي يقدمها شركاء التنفيذ.

٣٨ - ومن الضروري أن تولي الإدارة اهتماما لكفالة الاستعانة بشركاء التنفيذ بعد تقييم قدراتهم بشكل تام وشامل. وينبغي أن يغطي هذا التقييم كلا من القدرة البرنامجية - باستخدام أداة تقييم قدرة شركاء التنفيذ للصندوق - والقدرة على الإدارة المالية - باستخدام القائمة المرجعية للتقييم الجزئي الخاصة بالنهج المنسق المنقح للتحويلات النقدية، وأن يُدمج الأداتين في أداة واحدة على الفور. وينبغي أن تعزز الإدارة أيضا التدريب وتضع مبادئ توجيهية بشأن إجراء تقييمات أكثر فعالية تقدم صورة كلية عن قدرات شركاء التنفيذ والاحتياجات الإنمائية، وأن تدعم على نحو أفضل عملية اختيار الطرائق المناسبة للتحويلات النقدية، فضلا عن طبيعة وتواتر أنشطة الرصد البرنامجي والمالي. علاوة على ذلك، فقد تم التشديد مرارا خلال عمليات مراجعة الحسابات على ضرورة إيلاء الإدارة قدرا كبيرا من الاهتمام للرصد المالي للتأكد من أن الأموال تستخدم للأغراض المقصودة.

٣٩ - وقد طرأ تحسن مضطرد خلال السنوات الماضية على ضوابط عملية إدارة حساب صندوق التشغيل، ويشمل ذلك إجراء رصد أقوى للضوابط ينفذه موظفو المقر، واعتماد عملية فعالة لمراجعة حسابات التنفيذ الوطني. إلا أنه لا يزال يلاحظ تكرار تحويل الأموال إلى شركاء التنفيذ خارج عملية حساب صندوق التشغيل. وكذلك لوحظت حالات متكررة تم فيها تسجيل أنشطة قام بها شركاء التنفيذ، باعتبارها أنشطة مباشرة للصندوق، عوضا عن تسجيلها في عداد أنشطة التنفيذ الوطني. وهذه الحالات المتكررة تقلل من ضمانات الإدارة بشأن الاستخدام الملائم للأموال المقدمة إلى شركاء التنفيذ، حيث لا تخضع النفقات ذات الصلة لعمليات مراجعة حسابات التنفيذ الوطني. ويرد مزيد من التفاصيل بشأن حساب صندوق التشغيل والتنفيذ الوطني في المرفقين ٢ و ٥.

## ج - إدارة المخزون

٤٠ - ينبغي النظر في محاكاة بدء إجراءات التخليص الجمركي للسلع الأساسية المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية قبل موعد وصولها المتوقع بشهرين، واعتماد ذلك في بلدان أخرى.

٤١ - وينبغي أن تولي الإدارة مزيداً من الاهتمام لتحسين الفعالية التشغيلية لضوابط إدارة المخزون وتعزيز الامتثال لسياسة إدارة المخزون الصادرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٤٢ - وهناك حاجة على وجه الخصوص إلى اتخاذ الإجراءات التالية: (أ) تطبيق ضوابط الاستلام والتفتيش وتوثيقها على نحو متسق؛ (ب) تحسين إدارة المستودعات وتببع المخزون والمحاسبة؛ (ج) تحسين توثيق تسليم المخزون إلى شركاء التنفيذ؛ (د) رصد مخزون السلع الرئيسية المتعلقة بالصحة الإنجابية لدى شركاء التنفيذ، فضلاً عن توزيعها في الوقت المناسب وتوافرها في نقاط تقديم الخدمات. ومن الجوانب ذات الأهمية الخاصة في هذا الصدد حالات التأخير الشديد في التخليص الجمركي للشحنات التي قد تكون قد أثرت سلباً على توافر السلع الأساسية وساهمت في زيادة نفاد المخزون.

#### د - إدارة الموارد غير الأساسية

٤٣ - لم تحدد عمليات مراجعة الحسابات مشاكل متفشية في هذا المجال. غير أنه لوحظت حالة وُقِعَ فيها اتفاق تمويل مشترك لم يُستخدم فيه النموذج المأذون به، دون إخضاعه للاستعراض القانوني.

#### ٣' إدارة العمليات

##### أ - المشتريات

٤٤ - استخدمت اتفاقات طويلة الأجل بفعالية لتعجيل عمليات شراء وتوزيع اللوازم الصحية النسائية، في إطار التخطيط للتأهب لحالات الطوارئ. وفي حين أن فعالية الضوابط الرقابية الخاصة بالمشتريات أظهرت عموماً مزيداً من التحسن في عام ٢٠١٤، لا سيما نتيجة لبذل جهود بناء القدرات واعتماد أدوات ومبادئ توجيهية إضافية، ما زالت عمليات مراجعة الحسابات تكشف عن حالات عدم الامتثال لإجراءات المشتريات في مجالات تقديم العطاءات ومنح وتقديم العقود، وهي مخالفات لم يتم تحديدها ومعالجتها في الوقت المناسب بسبب الافتقار إلى ضوابط الرقابة الإدارية. ولوحظ توافر فرص متكررة لتوسيع استخدام الاتفاقات طويلة الأجل من أجل زيادة فعالية المشتريات والقيمة مقابل المال.

##### ب - الموارد البشرية

٤٥ - استمر مراجعو الحسابات في التنويه إلى ضرورة تحسين الامتثال للسياسات والإجراءات المنطبقة على منح وإدارة عقود الخدمات واتفاقات الخدمة الخاصة. وينبغي أيضاً تعزيز الامتثال لمتطلبات التدريب الإلزامي.

## ج - الإدارة المالية

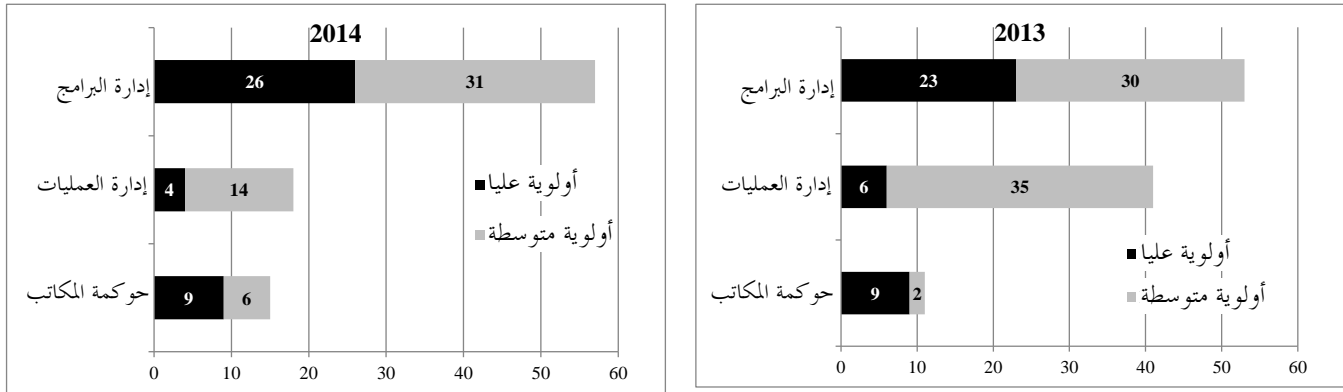
٤٦ - بغية تعزيز موثوقية المعلومات عموماً لأغراض الإبلاغ والرصد الماليين، استمر توجيه انتباه الإدارة إلى ضرورة تسجيل النفقات ضمن المشاريع والأنشطة والصناديق الصحيحة باستخدام رموز حساب دفتر الأستاذ العام. وبالإضافة إلى ذلك، يطلب تحسين طريقة التعامل مع الضريبة على القيمة المضافة بما يشمل تطبيق ضوابط أكثر فعالية على احتساب ضريبة القيمة المضافة القابلة للسداد؛ وتقديم مطالبات سداد الضرائب ومتابعتها ومطابقتها في الوقت المناسب؛ واعتماد نهج ترمي إلى التقليل إلى أدنى حد ممكن من الآثار المالية على أنشطة المشاريع المعفاة من الضريبة التي يتولاها شركاء التنفيذ.

## التوصيات المقدمة

٤٧ - بلغ العدد الكلي للتوصيات الصادرة ٩٠ توصية فيما يتعلق بمراجعة حسابات المكاتب القطرية (على النحو المبين في الأشكال ٢ و ٣ و ٤)، منها ٣٩ توصية (٤٣ في المائة) صُنفت كأولوية عليا، بينما صُنفت التوصيات الـ ٦١ المتبقية (٥٧ في المائة) كأولوية متوسطة. ويتعلق ثلثا التوصيات تقريبا بمسائل إدارة البرامج. ولا يزال التحليل يؤكد على "التوجيه" أكثر من "وضع المبادئ التوجيهية"، أي تعزيز الضوابط الإشرافية ("التوجيه": ٧٢ توصية - أي ٦٢ في المائة)، مقابل إصدار المزيد من السياسات ("المبادئ التوجيهية": ١٠ توصيات) أو توفير المزيد من الموارد (٦ توصيات). وينبغي مقارنة ذلك بالنسبة الأعلى للتوصيات "التشغيلية" (٥٤ في المائة) والنسبة الأدنى للتوصيات المتعلقة بمسائل "الامتثال" (٢٦ في المائة)، إلا في مجال "حوكمة المكاتب" الذي يتميز أساسا بطابعه الاستراتيجي.

## الشكل ٢

توصيات مراجعة حسابات المكاتب القطرية حسب درجة الأولوية



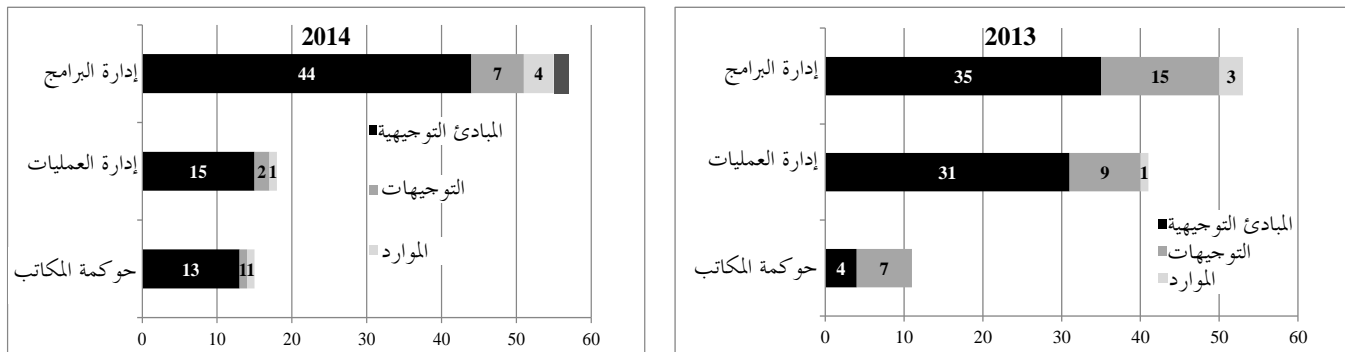
## الشكل ٣

توصيات مراجعة حسابات المكاتب القطرية الصادرة في عام ٢٠١٤ حسب النوع



## الشكل ٤

توصيات مراجعة حسابات المكاتب القطرية الصادرة في عام ٢٠١٤ حسب السبب



## المراجعة المشتركة للحسابات

٤٨ - شارك مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق في عملية مراجعة مشتركة لحسابات برنامج "توحيد الأداء" لباكستان الذي حصل على تصنيف "مرض جزئياً". وصنفت سبع من التوصيات<sup>(١٢)</sup> الصادرة في إطار هذه العملية بأنها ذات أولوية عليا، ووجهت إلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أو إلى المنسق المقيم أو الفريق القطري. وتناولت التوصيات الحاجة إلى تنسيق العمليات الإنسانية والإنمائية وتحقيق التكامل بينها، ووضع التوجيهات والأدوات اللازمة لتحسين التنسيق بينها في البلدان المارة بمرحلة انتقالية؛ وكفالة التنفيذ المحلي الكامل لإطار الإدارة والمساءلة الخاص ببرنامج "توحيد الأداء" من أجل رصد

(١٢) لم تُدرج في عداد التوصيات المتعلقة بصندوق الأمم المتحدة للسكان.



البرنامج على الصعيد العالمي. وتناولت التوصيات كذلك الحاجة إلى (أ) تعزيز إطار الرصد للمجالات ذات الأولوية الاستراتيجية؛ (ب) كفاءة فعالية هياكل وعمليات الرصد؛ (ج) وضع استراتيجية وخطة عمل لمواءمة أساليب وإجراءات العمل. ويتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تتبع التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات وتقديم التقارير بهذا الشأن.

#### العمليات المؤسسية ووحدات المقر

مراجعة حسابات نظام توفير الخدمات للمستعملين والتحقق من هويتهم

٤٩ - تهدف مراجعة الحسابات هذه إلى تقييم موثوقية الضوابط المتعلقة بالعملية والنظم المستخدمة للإذن للمستعملين والسماح لهم بالدخول إلى الشبكة المؤسسية ونظام أطلس، فضلا عن التحقق من هويتهم. وقد صنف مراجعو الحسابات هذه الضوابط ضمن فئة "مرض جزئياً".

٥٠ - وكشفت عملية مراجعة الحسابات عن أن عملية توفير الخدمات للمستعملين يدعمها نظام مُطوّر داخليا يوفر فعاليات مماثلة لتلك التي توفرها النظم الرائدة المطورة من قبل أطراف ثالثة. وأبرز مراجعو الحسابات عدة مسائل تتطلب اهتمام الإدارة، بما في ذلك أوجه القصور في إطار الرقابة الداخلية، وحقوق الموافقة غير المحدودة في نظام أطلس الممنوحة لكبار المديرين، وعدم فعالية العمليات السنوية لإصدار شهادات حقوق الدخول إلى نظام أطلس والتحقق من معلومات المكاتب، واستخدام بعض البرمجيات التي لم يعد المورد يدعمها. كما كشفت مراجعة الحسابات عن نقاط ضعف في إدارة كلمات السر، وهو خلل تمت معالجته فور انتهاء مراجعة الحسابات.

#### هاء - متابعة توصيات المراجعة الداخلية للحسابات

##### التوصيات غير المنفذة

٥١ - قيّم المكتب ٩٣ توصية نُفذت في عام ٢٠١٤. وكما هو مبين في الجدول ٦ والشكل ٥، كانت هنالك ١٣١ توصية<sup>(١٣)</sup> غير منفذة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

(١٣) لا يشمل هذا الرقم حالة العمليات المشتركة لمراجعة الحسابات، وقد أُدرجت في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

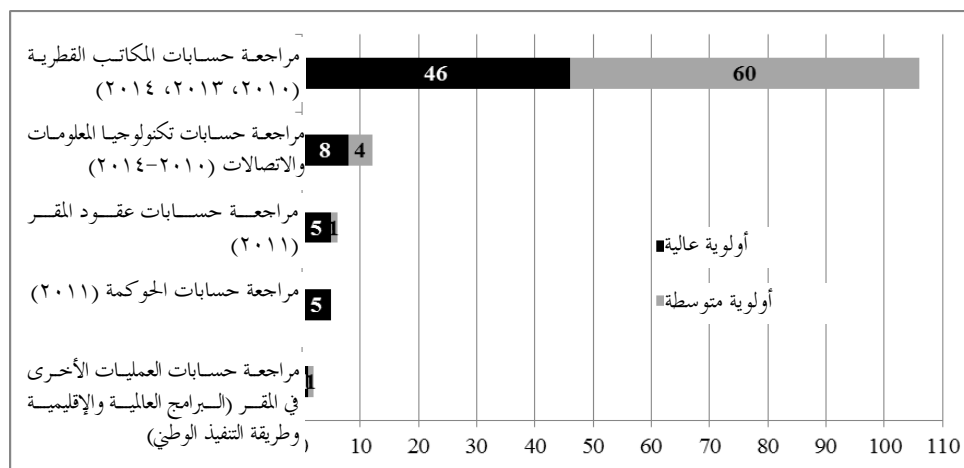
## الجدول ٦

حالة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات في عام ٢٠١٤ حسب السنة

السنة	عدد التقارير	التوصيات الصادرة	التوصيات غير المنفذة	
			٢٠١٣	٢٠١٤
٢٠١٠	٥٧	١ ٩٧٦	٦ (صفر٪ تقريبا)	٢ (صفر٪ تقريبا)
٢٠١١	١١	٢٤٨	٢٧ (١١٪)	١٣ (٥٪ تقريبا)
٢٠١٢	٣	٣٧	٨ (٢٢٪)	صفر٪
٢٠١٣	١٢	١١٢	٨٢ (٧٣٪)	٢١ (١٩٪)
المجموع الفرعي	٧١	٢ ٣٧٣	١٢٣ (٢٪)	٣٦ (٢٪ تقريبا)
٢٠١٤	٩	١٠١	غير متاح	٩٥ (٩٤٪)
المجموع	٨٠	٢ ٤٧٤	غير متاح	١٣١ (٥٪)

## الشكل ٥

التوصيات غير المنفذة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤



٥٢ - وكما هو مبين في الشكل ٥، فإن ١٠٦ (٨٢ في المائة) من التوصيات التي لم تنفذ تتعلق بمكاتب قطرية روجعت حساباتها في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، وتبقى توصية واحدة فقط تعود إلى السنوات السابقة؛ وقد صُنفت ٤٦ توصية بوصفها ذات أولوية عليا؛ وتعلق ٦٠ توصية بمسائل إدارة البرامج المتصلة بشكل رئيسي بالتنفيذ الوطني (٣١ توصية)، وتخطيط البرامج وتنفيذها (١٧ توصية) وإدارة المخزون (١٢ توصية)؛ وتعلق ٢٨ توصية

بمسائل العمليات (١٢ منها تتعلق بالإدارة المالية)؛ وتعلق ١٦ توصية بحوكمة المكاتب. وجرى بحث فرص التحسين في الفقرات من ٣٠ إلى ٤٦.

٥٣ - ومن بين التوصيات غير المنفذة الـ ١٢ المتصلة بضوابط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (٨ منها ذات أولوية عليا) ترتبط ١٠ توصيات بمراجعة حسابات عملية توفير الخدمات للمستعملين والتحقق من هويتهم في عام ٢٠١٤، وتنبثق التوصيتان المتبقيتان من مراجعة الحسابات في السنوات السابقة، ويرجع الفضل في ذلك إلى الجهود التي بذلتها الإدارة لوضع سياسات جديدة وتعزيز العمليات الأساسية في هذا المجال.

٥٤ - ولا تزال الإجراءات التي اتخذتها الإدارة لمعالجة التوصيات الست غير المنفذة المنبثقة عن مراجعة حسابات عقود المقر في عام ٢٠١١، ومعظمها ذات أولوية عليا، مستمرة منذ عام ٢٠١٢، على الرغم من إجازة تقدم محدود بشأنها خلال عام ٢٠١٤، مع إغلاق توصية واحدة. وتتصل التوصيات المتبقية بما يلي: (أ) تحديد الجهة المسؤولة عن إدارة العقود بمزيد من الوضوح، وتحسين دليل السياسات والإجراءات وإطار الرقابة الداخلية على هذه المسائل؛ (ب) استحداث نظام متكامل لإدارة العقود؛ (ج) تصميم وتنفيذ ضوابط وقائية لإنفاذ متطلبات الموافقة على منح العقود؛ (د) تنفيذ ضوابط أقوى للحسابات المستحقة الدفع؛ (هـ) تعزيز عملية تقييم أداء الموردين.

٥٥ - وتتصل التوصيات الخمس المتبقية المنبثقة عن مراجعة حسابات الحوكمة في عام ٢٠١١ بما يلي: (أ) تحديد أدوار وأنشطة المكاتب الإقليمية بشكل أفضل، بما يشمل الرقابة على المكاتب القطرية؛ (ب) رصد جهود إضفاء الطابع الإقليمي؛ (ج) تحسين آليات الإدارة المالية للبرامج؛ (د) تعزيز الأدوات والتدريب من أجل بناء قدرات المكاتب القطرية على الرصد. وتتخذ الإدارة منذ عام ٢٠١٢ إجراءات للاستفادة من فرص التحسين هذه، وقد أغلقت خمس توصيات في عام ٢٠١٤.

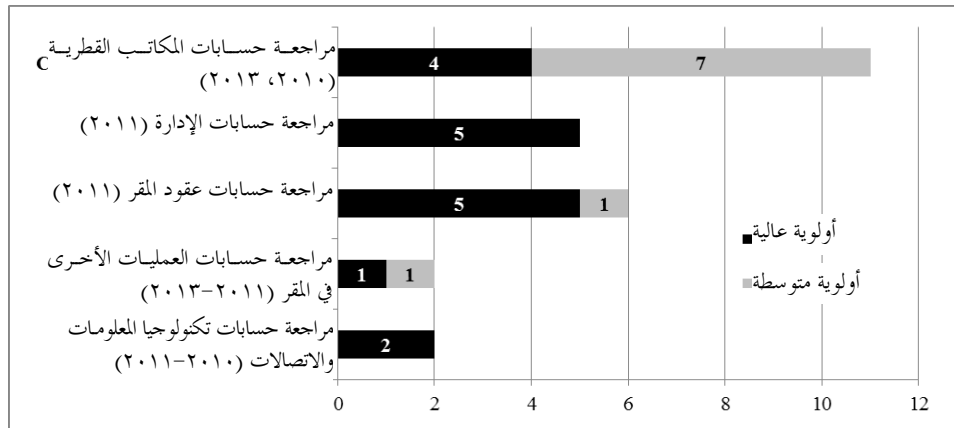
التوصيات التي لم يبت فيها لمدة ١٨ شهرا أو أكثر

٥٦ - من بين التوصيات الـ ١٣١ المفتوحة، كانت ٢٦ توصية قد مضى عليها ١٨ شهرا أو أكثر دون البت فيها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بالمقارنة إلى ٤١ توصية في عام ٢٠١٣ (انظر الشكل ٦)؛ وترد قائمة تفصيلية للتوصيات في المرفق ٣). ومن ضمن التوصيات الـ ٢٦ توجد ١٠ توصيات تتعلق بالمكاتب القطرية منبثقة عن عمليات مراجعة الحسابات التي أجريت خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣، وتوصية واحدة منبثقة عن مراجعة الحسابات التي أجريت في عام ٢٠١٠. وترد معلومات مفصلة بشأن التوصيات

المنبثقة عن مراجعة حسابات الإدارة وعقود المقر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الفقرات من ٣٠ إلى ٤٦.

الشكل ٦

التوصيات التي لم يبت فيها لمدة ١٨ شهرا أو أكثر



واو - الامتثال لسياسة الرقابة - الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

٥٧ - ظلت إجراءات الكشف، بصيغتها الواردة في الوثيقة DP/FPA/2008/14، والتي عدلها المجلس التنفيذي في قراراته الصادرة في عام ٢٠١١، سارية طيلة عام ٢٠١٤. ولم يرد أي طلب للإفصاح عملا بتلك الإجراءات في عام ٢٠١٤.

٥٨ - وقد أتيحت للجمهور جميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة بعد ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، في غضون شهر من إصدارها الداخلي. وكانت فترة التقرير (٢٠١٤) هي السنة الثانية التي أتيحت فيها هذه التقارير للجمهور. وتظل مسألة وضوح التقارير وجودتها محل الاهتمام المستمر لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق، حيث خصص الوقت والجهد لصياغتها ووضعها في الصيغة النهائية. وكذلك عززت الإدارة تركيزها على المحتوى والتصنيفات. وبشكل عام، فإن إتاحة التقارير للجمهور لا يزال يشكل منطلقا لحوار نشط.

## خامسا - التحقيقات

٥٩ - يضطلع فرع التحقيقات في مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق بإجراء التحقيقات في جميع أنواع الادعاءات بارتكاب الأفعال غير المشروعة التالية:

(أ) سوء السلوك المرتكب من موظفي الصندوق بشق أصنافه، من الغش والفساد حتى المضايقة في مكان العمل، وإساءة استعمال السلطة، والانتقام من المبلّغين عن المخالفات، والاستغلال والاعتداء الجنسيين، وغير ذلك من أشكال الإخلال بما هو معمول به من الأنظمة والقواعد والتعاميم الإدارية أو تلك المتعلقة بالسياسات. ويُشار إلى التحقيقات في هذه الأنواع من الادعاءات على أنها "حالات داخلية" أو "تحقيقات داخلية".

(ب) حالات عدم وفاء المتعاقدين المستقلين والشركاء المنفذين والأطراف الثالثة الأخرى بالتزاماتهم، بما يشمل الغش وغيره من المخالفات المالية، التي يسبب ارتكابها ضررا للصندوق. ويشار إلى هذه الأنواع من الادعاءات على أنها "حالات خارجية" أو "تحقيقات خارجية".

## ألف - حجم الحالات

٦٠ - في عام ٢٠١٤، تلقى المكتب ٧١ شكوى، مما يمثل زيادة قدرها ٢٣٣ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٢؛ وزيادة قدرها ١٦ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٣<sup>(٤)</sup>. وإضافة إلى الحالات الحالات المرجأة من عام ٢٠١٣، وعددها ٣٤ حالة، بلغ الحجم الإجمالي التراكمي ١٠٥ حالات في عام ٢٠١٤، مقارنة بـ ٤٢ حالة في عام ٢٠١٢ و ٨١ حالة في عام ٢٠١٣ (انظر الجدول ٧). وتنتج هذه الزيادة عن ادعاءات بارتكاب أفعال مضايقة وعن توسيع نطاق ولاية المكتب لتشمل التحقيقات الخارجية وزيادة حالات الإبلاغ عن الممارسات المحظورة<sup>(٥)</sup>.

(١٤) لا تشمل المعلومات الواردة المؤشّر عليها بعبارة "للعلم".

(١٥) انظر التعريف في سياسة الرقابة المنقّحة (DP/FPA/2015/1).

## الجدول ٧

عرض عام للحالات التي وردت وأغلقت ملفاتها في عام ٢٠١٤\*

النسبة المئوية	٢٠١٤	النسبة المئوية	٢٠١٣	النسبة المئوية	٢٠١٢	
						الحالات المرجأة
	٢	٢٥	٢٠	٤٥	١٩	- من عام ٢٠١١ أو ما قبله
	٣٠	صفر				- من عام ٢٠١٣
	٦٨	٧٥	٦١	٥٥	٢٣	الشكاوى الواردة
	١٠٠	١٠٠	٨١	١٠٠	٤٢	مجموع الحالات
						الحالات المغلقة ملفاتها
	٦٧	٨٥	٤٠	٧٧	١٧	بعد التقييم التمهيدي
	٣٣	١٥	٧	٢٣	٥	بعد التحقيق الكامل
	٢٤	١٣	٦	١٨	٤	منها حالات ثبتت بأدلة
	٨	٢	١	٥	١	حالات لم تثبت بأدلة
	١٠٠	١٠٠	٤٧	١٠٠	٢٢	مجموع الحالات المغلقة ملفاتها
						الحالات المرجأة إلى السنة التالية
	٤٤		٣٤		٢٠	منها حالات داخلية
	٦١	٨٢	٢٨	١٠٠	٢٠	حالات خارجية
	٣٩	١٨	٦	-	-	حالات خارجية

\* قد تتضمن الشكاوى الواحدة عدة ادعاءات تتعلق بعدة أفراد وتؤدي إلى إصدار عدة تقارير، حسب الاقتضاء.

\*\* تشمل حالتين تتعلقان بوكالتين أخريين من وكالات الأمم المتحدة.

٦١ - لا تشمل الأرقام المذكورة أعلاه الطلبات العديدة التي يتلقاها المكتب للحصول على معلومات أو مشورة والتي يعالجها المكتب كحالات إضافية. وقد سُجّلت عشرة من تلك الطلبات داخلياً ضمن فئة "للعلم" لاحتتمال تحولها إلى شكاوى.

٦٢ - وجميع الحالات الـ ٤٤ المفتوحة ملفاتها والمرجأة إلى عام ٢٠١٥، هي حالات وردت في عام ٢٠١٤ باستثناء ثلاث حالات؛ وتعلقت ٢٧ حالة بموظفين (حالات داخلية)؛ بالإضافة إلى وجود ١٧ حالة خارجية.

٦٣ - وشكلت حالات الغش والمخالفات المالية ٥٠ في المائة من مجموع الحالات المرجأة، وتليها حالات سوء السلوك الأخرى<sup>(١٦)</sup> (٢٨ في المائة)، وحالات المضايقة وإساءة استعمال

(١٦) تتراوح بين التسبب في الوفاة والتهديدات الجسدية، وتسريب المعلومات السرية، وممارسة نشاط خارجي غير مرخص به، وإساءة استخدام الأصول، واستخدام عبارات عنصرية/غير لائقة.

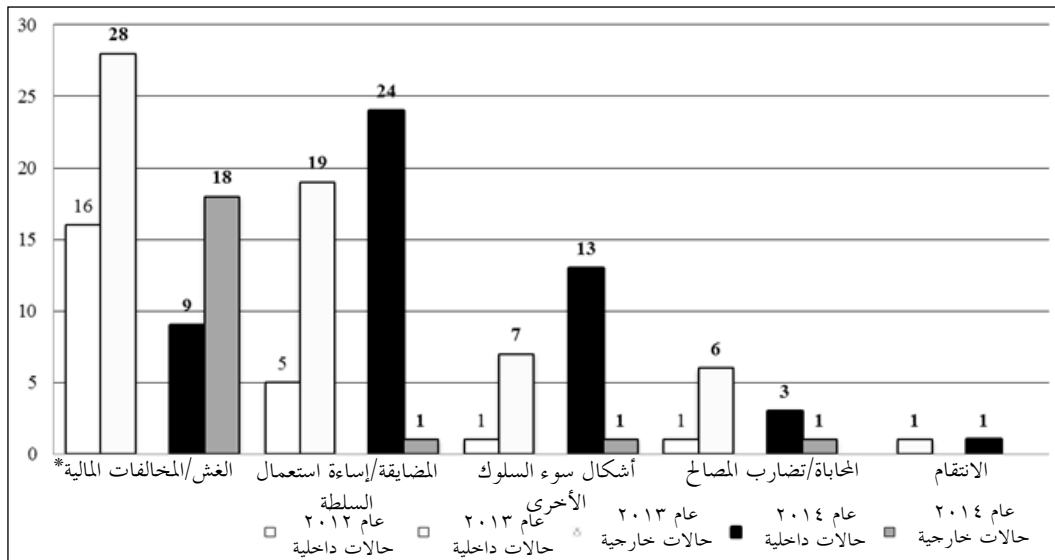
السلطة (٢٠ في المائة)، ثم حالات تضارب المصالح (٢ في المائة). وشكلت حالات الغش والمخالفات المالية الأخرى ٨٨ في المائة من الحالات الخارجية.

## باء - أنواع الشكاوى

٦٤ - على النحو المبين في الشكل ٧ أدناه، وردت ٢٧ حالة (٣٨ في المائة) من حالات الغش والمخالفات المالية في عام ٢٠١٤ (منها ٩ حالات داخلية و ١٨ حالة خارجية). ويُعزى هذا الانخفاض النسبي، مقارنة بعام ٢٠١٢ (٧٠ في المائة - ١٦ حالة) وبعام ٢٠١٣ (٤٦ في المائة - ٢٨ حالة) إلى توسيع نطاق ولاية المكتب. وازدادت حالات المضايقة في مكان العمل وإساءة استعمال السلطة حيث وردت ٢٥ شكوى (٣٥ في المائة) في عام ٢٠١٤، وجميعها حالات داخلية، مقارنة بخمس شكاوى في عام ٢٠١٢ و ١٩ شكوى في عام ٢٠١٣. وجاءت الادعاءات بارتكاب أشكال سوء السلوك الأخرى التي لا تترتب عنها آثار مالية (مثل التسبب في الوفاة أو التهديدات الجسدية، وتسريب المعلومات السرية، وممارسة نشاط خارجي غير مرخص به، وإساءة استخدام الأصول، واستخدام عبارات عنصرية/غير لائقة في المرتبة الثالثة في عام ٢٠١٤ (١٤ حالة - ٢٠ في المائة، أغلبها حالات داخلية؛ مقابل حالة واحدة في عام ٢٠١٢ و ٧ حالات في عام ٢٠١٣). وتلتها ادعاءات بتضارب المصالح وبالخبابة (٤ حالات - ٦ في المائة، أغلبها حالات داخلية). وكما حدث في عام ٢٠١٣ تعلقت حالة واحدة (١ في المائة) بادعاء بالانتقام من المبلغين عن مخالفات (حالة داخلية واحدة).

## الشكل ٧

عرض عام للشكاوى الواردة في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤



\* تشمل فئات فرعية هي الغش في التوريد، والغش في المطالبة بمسحقات، وإبداء بيانات على غير الواقع أو الحقيقة، وإساءة استخدام موارد الصندوق.

٦٥ - وأبلغ المكتب عن حالات سوء السلوك بالبريد الإلكتروني مباشرة (٦٨ في المائة من الشكاوى الواردة عام ٢٠١٤)، أو بواسطة خط الاتصال المباشر السري للتحقيقات الخاص بالمكتب (١٦ في المائة)، أو بوسائل أخرى (١٧ في المائة)، بما في ذلك الإحالات من كيانات خارجية إلى المكتب أو إلى الصندوق.

#### جيم - التصرف في الحالات

٦٦ - يجري المكتب بعد تلقي الشكوى تقييماً تمهيدياً لتحديد ما إذا كانت هناك مؤشرات معقولة على ارتكاب فعل من الأفعال غير المشروعة. وعندما يتأكد المكتب من عدم وجود أسس كافية تبرر إجراء تحقيق كامل، يُغلق ملف الحالة وترفق به وثيقة إغلاق، وعند الاقتضاء، يُحال إلى التسوية غير الرسمية. وإذا أثبت التقييم وجود دلائل كافية على وقوع ذلك الفعل غير المشروع يفتح المكتب تحقيقاً رسمياً قد يشمل عدداً من الادعاءات. وإذا ثبتت صحة الادعاء أو الادعاءات بأدلة، يوجه المكتب تقرير تحقيق يتعلق بكل مدعى عليه على حدة (الموظفون أو غيرهم من الأفراد أو الكيانات) إلى المدير التنفيذي لاتخاذ الإجراءات الإدارية أو التأديبية المناسبة ولاسترداد الأموال أو الأصول عند الاقتضاء. وعندما يُظهر التحقيق نقاط ضعف تعترى نظام الضوابط الداخلية، فقد يوجه المكتب رسالة منفصلة إلى الإدارة يضمنها توصيات محددة للتصدي لنقاط الضعف تلك.

٦٧ - ومن أصل الحجم الإجمالي للحالات، البالغ ١٠٥ حالات، أكمل التصرف في ٦١ حالة في عام ٢٠١٤: ٤١ حالة بعد التقييم التمهيدي و ٢٠ بعد التحقيق الكامل (انظر الجدول ٧). ومن أصل هذه الحالات، ثبتت ١٥ حالة بأدلة، واتسم العديد منها بطابع معقد حيث انطوت على ادعاءات متعددة. وصدرت تقارير التحقيق في جميع تلك الحالات. ويرد في الجدول ٨ أدناه عرض عام لأنواع الادعاءات. كما يرد المزيد من التفاصيل في المرفق ٦.

#### الجدول ٨

##### عرض عام لأنواع الادعاءات\*

نوع الادعاء	حالات خارجية	حالات داخلية	المجموع
أشكال الإساءة الأخرى	٢١ %	١٧ %	٣٨ %
الغش	١٧ %	١٧ %	٣٣ %
المحاباة	صفر %	١٣ %	١٣ %



نوع الادعاء	حالات خارجية	حالات داخلية	المجموع
المخالفات المالية	٤ %	٨ %	١٣ %
المضايقة وإساءة استعمال السلطة	صفر %	٤ %	٤ %
المجموع	٤٢ %	٥٨ %	١٠٠ %

\* متعلقة بصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٦٨ - وبلغت القيمة الإجمالية للحالات التي ثبتت صحة الادعاءات فيها في عام ٢٠١٤ والتي تنطوي على الغش والمخالفات المالية ما يناهز ١٩ ٠٠٠ دولار.

#### دال - التدابير التأديبية المتخذة أو الجزاءات المفروضة

٦٩ - من أصل الحالات التي ثبتت صحة الادعاءات فيها بأدلة في عام ٢٠١٣، بلغت الأموال المستعادة في نهاية العام ٢٢,٠٧,٩٩ دولار (٥١ في المائة من الخسائر المحددة)؛ وأُتمت خدمة الموظفين المعنيين في جميع الحالات، إلا عندما قدم المدعى عليهم استقالتهم في المراحل التي تلت التحقيق (انظر التفاصيل في المرفق ٧).

٧٠ - ومن أصل الحالات التي ثبتت صحة الادعاءات فيها بأدلة في نهاية عام ٢٠١٤، وجهت الإدارة تهماً وكانت في انتظار التعليقات في أربع حالات، وفصلت موظفاً واحداً ووجهت آخر، وكانت بصدد استعراض الحالات المتبقية، إلا في الحالات التي قدم فيها المدعى عليهم استقالتهم (انظر التفاصيل في المرفق ٦).

#### هاء - تعزيز الممارسات

٧١ - في عام ٢٠١٤، عزز المكتب إجراءاته وممارساته في مجال التحقيقات. فقد نُقح دليل مبادئه التوجيهية الخاصة بالتحقيقات لضمان الامتثال لما استجد من اجتهاد قانوني ولما أُقرَّ من ممارسات جيدة. وأعد المكتب مبادئ توجيهية لإجراء التحقيق ولتبادل المعلومات والتثقيف بشأن عملية التحقيق، وسيوقف إصدارها النهائي على القدرات المتاحة.

#### واو - التحديات المتعلقة بقدرات التحقيق

٧٢ - كثيراً ما تتسم الحالات، ولا سيما الحالات الخارجية التي تتعلق بالغش والمخالفات المالية، بالتعقيد وتتطلب موارد كثيرة؛ وتستغرق حالات المضايقة وإساءة استعمال السلطة بصورة خاصة وقتاً طويلاً كما تتطلب موارد كثيرة وبمجموعة خاصة من المهارات.

٧٣ - وقد وقعت بالفعل الزيادة المتوقعة في عدد القضايا المشار إليها في تقرير المكتب لعام ٢٠١٣، حيث ارتفعت بنسبة ١٥٠ في المائة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤، بل ازدادت الحالات الجديدة وحدها بنسبة ٢٢٣ في المائة. ويتجاوز حجم الحالات الآن القدرات الحالية للمكتب إذ ازداد متوسط عددها<sup>(١٧)</sup> لكل محقق من نحو ١٠ حالات في عام ٢٠١٢ إلى ٢٣ حالة في عام ٢٠١٤. وفي محاولة للتعامل مع حجم الحالات هذا، واصل المكتب في عام ٢٠١٤ الاعتماد على الدعم الذي يقدمه خبراء استشاريون متمرسون في التحقيقات. لكن هذا الوضع غير قابل للاستمرار.

#### سادسا - الأنشطة الاستشارية

٧٤ - البيئة الخارجية والداخلية التي يعمل فيها الصندوق بيئة متغيرة بسبب الأمور التالية: (أ) زيادة التمويل غير الأساسي، مع وجود العديد من الاتفاقات المنفصلة؛ (ب) زيادة المساءلة وازدياد عمليات التقييم، بما في ذلك مهام المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق؛ (ج) الانتقال إلى الإبلاغ عن النتائج، والأسئلة المثارة بشأن نظم وسياسات الإبلاغ؛ (د) زيادة لا مركزية العمليات والاستعانة بشركاء التنفيذ؛ (هـ) نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستجدة والمعززة؛ (و) التحديات التي تعترض تنفيذ عملية شاملة لإدارة المخاطر في المؤسسة وإطار للرقابة الداخلية.

٧٥ - وقد أدى ذلك إلى زيادة الطلب على الخدمات الاستشارية التي يقدمها المكتب والتي تغطي مجموعة متعددة متنوعة من المواضيع، وهي:

(أ) الاتفاقات - راجع المكتب الأحكام المتعلقة بمراجعة الحسابات والتحقيق في صيغ عديدة من الاتفاقات الأربعة والثلاثين التي وُجّه انتباهه إليها في عام ٢٠١٤ (٢٥ في عام ٢٠١٣). كما شارك في المفاوضات المتعلقة بتلك الأحكام بناء على طلب من الجهات المانحة؛

(ب) عمليات تقييم مراجعة الحسابات والتحقيق - شارك المكتب في عمليات الاستعراض المتعمقة التي أجراها عدد من الجهات المانحة، مثل الاتحاد الأوروبي وشبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف والمملكة المتحدة، كما شارك في الإجابة على أسئلة أثارها جهات مانحة أخرى؛

(١٧) يشمل هذا الرقم الحالات التي طلب تقديم المشورة بشأنها لأنها تتطلب الاهتمام والمتابعة.

- (ج) السياسات على مستوى المجلس التنفيذي - قاد المكتب عملية تنقيح سياسة الرقابة كما قدم إسهاما كبيرا في تنقيح النظام المالي والقواعد المالية؛
- (د) السياسات الداخلية - قدم المكتب إسهامات بشأن حوالي ٢٠ سياسة وإجراءً (ما يفوق عشرة في عام ٢٠١٣)؛
- (هـ) تقديم الدعم إلى الإدارة العليا للصندوق - يشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، مشاركة المكتب بصفة مراقب في شتى اللجان التوجيهية أو اللجان العاملة ومنها مثلاً لجنة رصد مراجعة الحسابات أو اللجنة المشتركة بين الشعب المعنية بتعبئة الموارد؛
- (و) تقديم الدعم العام لموظفي الصندوق.

- ٧٦ - كانت هذه الطلبات مخصصة من حيث طبيعتها؛ وقد تطلب العديد منها ردوداً في أطر زمنية قصيرة جداً؛ واحتاجت بضعة طلبات إلى استثمار كبير، ولا سيما من إدارة المكتب. أما ما ينتج عن ذلك من تداعيات تسبب تعطيلًا متزايدًا للأنشطة الأخرى، فيستدعي إجراء مناقشات بشأن توقعات المكتب.
- ٧٧ - لكن يلزم التأكيد مجدداً على أن المكتب لا يتولى أية مسؤوليات إدارية، مثلاً فيما يتعلق باتخاذ القرارات أو تنفيذ التوصيات النابعة عنه.

## سابعاً - التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة

### ألف - المراجعة الداخلية للحسابات

- ٧٨ - في عام ٢٠١٤، واصل المكتب مشاركته الفعالة في الأنشطة والاجتماعات المشتركة بين الوكالات بشأن المراجعة الداخلية للحسابات. فقد شارك في اجتماع دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية المرتبطة الأخرى لتبادل الممارسات والخبرات المكتسبة.
- ٧٩ - وفي عام ٢٠١٤، تولى المكتب منصب نائب رئيس ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة المعني بالمراجعة المشتركة للحسابات ومنسق التعاون لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وتحت القيادة المشتركة لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اعتمد ممثلو دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة إطار المراجعة المشتركة للحسابات الداخلية لأنشطة الأمم المتحدة المشتركة. وقاد المكتب أنشطة

التعاون بين الممثلين بشأن الصكوك القانونية المتعلقة بآليات التمويل المشترك. وشارك المكتب أيضا في عمليتي مراجعة مشتركة للحسابات في عام ٢٠١٤.

#### باء - التحقيقات

٨٠ - في عام ٢٠١٤، واصل المكتب التعاون الوثيق مع دوائر التحقيق الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وشارك بفعالية في عمليات التحقيق المشتركة بين الوكالات وفي دعمها، وفي اجتماعات مكاتب التحقيق التابعة للأمم المتحدة، وفي مؤتمر المحققين الدوليين الذي أكمل فيه المكتب، باعتماد الوثيقة الختامية<sup>(١٨)</sup>، مشاركته في الفريق العامل المعني بإنشاء آليات الاستعراض الخارجي لنوعية خدمات التحقيق.

#### جيم - وحدة التفتيش المشتركة

٨١ - وأخيراً، في عام ٢٠١٣، واصل المكتب القيام بدوره كجهة تنسيق للصندوق فيما يتعلق بوحدة التفتيش المشتركة والتفاعل معها بخصوص حوالي ٢٠ تقريراً هي في مراحل مختلفة من الإنجاز بالتعاون مع وحدات الصندوق ووحدة التفتيش المشتركة وأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين.

#### ثامنا - الاستنتاجات العامة والخطوات المقبلة

٨٢ - لا تزال النتائج التي أسفرت عنها أنشطة المكتب بشتى أشكالها، وكذلك الإجراءات التي اتخذتها الإدارة لمعالجة المسائل التي أثارها، تدل على التزام الإدارة بزيادة فعالية الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد تمكن المكتب من تنفيذ ولايته بنجاح، بفضل الدعم المستمر المقدم من الإدارة العليا ومن اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات ومن المجلس التنفيذي.

٨٣ - وفي المستقبل، سيتمثل التحدي الرئيسي الذي سيواجهه المكتب في المواءمة بين التوقعات والموارد. وعلى وجه الخصوص، ينبغي إجراء حوار بين المجلس التنفيذي والإدارة، بدعم من المكتب، للاتفاق على كيفية الموازنة بين الأمور التالية: (أ) تقبل المخاطر؛ (ب) مستوى الضمان في ما يتعلق بالمراجعة الداخلية للحسابات (التغطية) والتحقيق (النظر في الادعاءات)؛ (ج) إتاحة الخدمات الاستشارية؛ (د) الموارد المتاحة - من أجل

(١٨) المبادئ العامة لعمليات الاستعراض الخارجية التي يجريها خبراء مستقلون لمكاتب التحقيق التابعة لمؤتمر المحققين الدوليين.

ضمان '١' اعتماد دورة لمراجعة الحسابات الداخلية تكون مقبولة وتغطي مجالات المخاطر العالية والمتوسطة؛ '٢' المعالجة الملائمة للشكاوى (والتحقيق فيها عند الاقتضاء)؛ '٣' تقديم الدعم للإدارة.

٨٤ - ويظل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق على استعداد لتقديم خدماته في حدود الموارد المتاحة له.

---